



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



المجلة الشهرية
العدد الثاني - شباط ٢٠٢٢

MONTHLY BULLETIN
ISSUE 2 - 2022

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقَّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤	أبحاث ودراسات
١١	ملفات خاصة
٢٠	تشريعات وأنظمة
٢٢	أخبار إقتصادية ومصرفية محلية
٢٥	أخبار إقتصادية دولية
٢٦	صحافة متخصصة أجنبية
٣٠	نشاطات الجمعية



النشاط المصرفي في العام ٢٠٢١

الميزانية كالتسليفات والودائع التي تخضع للتقنين في السحوبات بموجب تعاميم مصرف لبنان.

ويعرض الجدول أدناه حصة بنود **مطلوبات المصارف التجارية** من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وفي نهاية العام ٢٠٢١، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٦٠٪ من إجمالي الميزانية، وودائع القطاع الخاص غير المقيم ١٤٪، والأموال الخاصة ١٠،١٪، وودائع القطاع العام ٢،٩٪ والتزامات القطاع المالي غير المقيم ٢،٨٪ والمطلوبات الأخرى ١٠،٢٪^(٢).

في نهاية العام ٢٠٢١، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ما يوازي ٢٦٣٧١٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٤،٩ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، مقابل ٢٨٣٤٧٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٨٨ مليار دولار) أي بتراجع نسبته ٧٪ بعد تراجعته بنسبة ١٣،٣٪ و١٣،١٪ على التوالي في العامين ٢٠٢٠ و٢٠١٩. وترافق استمرار انكماش النشاط المصرفي وتعطل دور المصارف في تنمية الاقتصاد الوطني مع استمرار الأزمة السياسية والإقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد،^(١) وبرز من خلال تراجع البنود الأساسية في

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
١٩٠٥٦٦	٥٨،٣	١٦٨٥١٩	٥٩،٤	١٥٨١٧٨	٦٠،٠
٧٣٧٩	٢،٣	٨٣٦٤	٢،٩	٧٥٣٨	٢،٩
٤٨٩٢٠	١٥،٠	٤١٢٣٣	١٤،٥	٣٦٩٩٦	١٤،٠
١٣٣١٠	٤،١	٩٩٢٤	٣،٥	٧٣٤٣	٢،٨
٣١٢٤٠	٩،٦	٣٠٠٤٥	١٠،٦	٢٦٧٤٠	١٠،١
٣٥٣٨٢	١٠،٨	٢٥٤٨٩	٩،٠	٢٦٩٢٢	١٠،٢
٣٢٦٧٩٧	١٠٠،٠	٢٨٣٤٧٤	١٠٠،٠	٢٦٣٧١٧	١٠٠،٠
المجموع					

المصدر : مصرف لبنان

الودائع

(ما يعادل ١٣٤،٥ مليار دولار) مقابل ٢١٨٠١٦ مليار ليرة (ما يعادل ١٤٤،٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٠. بذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ٧٪ وبمقدار ١٥٣٠٤ مليارات ليرة أو ١٠١٥٢ مليون دولار (على أساس سعر الصرف

في نهاية العام ٢٠٢١، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٠٢٧١٢ مليار ليرة

١- ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمعايير التقاص بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن تقاص الأصول المالية والمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، أجرت المصارف تقاص بين القروض الممنوحة لها من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وتوظيفاتها المقابلة بالليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان والتي تحمل آجال الإستحقاق نفسها. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلاً من إجمالي الموجودات/المطلوبات وودائع المصارف لدى مصرف لبنان والمطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس.

٢- تجدر الإشارة إلى أنّ «المطلوبات الأخرى» بدأت تزداد منذ أيار ٢٠١٦ بوجه خاص واستمرّ ارتفاعها في السنوات الثلاث التالية نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أنّ «المطلوبات الأخرى» تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنترنت بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

ويبين تركّز ودائع القطاع الخاص حسب الشرائح كما في نهاية كانون الأول ٢٠٢١ أن الودائع التي تقلّ قيمتها عن ما يوازي ٥ ملايين ليرة (بالسعر الرسمي) تعود إلى ٥٦٪ من إجمالي عدد الحسابات وتشكّل حصتها ٠,٧٪ فقط من مجموع قيمة الودائع، وتعود الودائع التي تفوق قيمتها ٣٠٠ مليون ليرة إلى حوالي ٥٪ من مجموع الحسابات فيما تشكّل حصتها ٧١٪ من مجموع الودائع. أمّا الودائع التي تفوق قيمتها ٣٠٠٠ مليون ليرة فتعود إلى ٠,٣٪ تقريباً من عدد الحسابات وتمثل حوالي ٣١٪ من مجموع قيمة الودائع.

الرسمي) مقابل انخفاضها بنسبة ١١,٧٪ ومقدار ٢٨٨٤٩ مليار ليرة أو ١٩١٣٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ (انخفاض بنسبة ٨,٣٪ وبقيمة ٢٢٣٠٩ مليارات ليرة أو ما يوازي ١٤٧٩٩ مليون دولار في العام ٢٠١٩). ويندرج ذلك في سياق تسديد القروض كما يُظهر جدول التسليفات في فقرة التوظيفات أدناه، من جهة، وعمليات سحب الودائع ضمن السقوف والشروط الموضوعة، من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقلّص التدفّقات والتحويلات من الخارج لتغذية الودائع. وبلغ مجموع إنخفاض الودائع في السنوات الثلاث الماضية (٢٠٢١-٢٠١٩) ما يقارب ٤٤ مليار دولار.

تركّز الودائع كما في نهاية عام ٢٠٢١

المبالغ بملايين الليرات

عدد الحسابات	الحصة %	مجموع الودائع	الحصة %
أقلّ من ٥ ملايين ل.ل.	١,٣٢٤,٢٤٩	١,٢٩٦,٠٨٥	٠,٦٩٪
بين ٥ و ٣٠ مليون ل.ل.	٤٥٠,٩٨٣	٦,٣٤٣,٨٧٢	٣,٣٦٪
بين ٣٠ و ٧٥ مليون ل.ل.	٢٢٠,١٥٥	١٠,٦٩٧,٠٤٩	٥,٦٧٪
بين ٧٥ و ١٥٠ مليون ل.ل.	١٤٤,٠٥١	١٥,٢٣٧,٤٢٦	٨,٠٨٪
بين ١٥٠ و ٣٠٠ مليون ل.ل.	١٠١,٢٦٤	٢١,٠٦٣,٤٣٦	١١,١٧٪
مجموع ١	٢,٢٤٠,٧٠٢	٥٤,٦٣٧,٨٦٨	٢٨,٩٧٪
بين ٣٠٠ و ٧٥٠ مليون ل.ل.	٧٦,١٦٦	٣٥,٤٢٠,٨٥٩	١٨,٧٨٪
بين ٧٥٠ و ١٥٠٠ مليون ل.ل.	٢٢,٦٩٢	٢٣,٠٨١,٦٨٧	١٢,٢٤٪
بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ مليون ل.ل.	٨,٧٨٧	١٧,٦٢٥,٣١٧	٩,٣٥٪
بين ٣٠٠٠ و ٤٥٠٠ مليون ل.ل.	٢,٥١٢	٨,٩٩٤,٦٥٥	٤,٧٧٪
بين ٤٥٠٠ و ٧٥٠٠ مليون ل.ل.	١,٧٢٢	٩,٧١٧,٣٨٧	٥,١٥٪
بين ٧٥٠٠ و ١٥٠٠٠ مليون ل.ل.	١,١٥٠	١١,٥٣٧,٤٧٨	٦,١٢٪
بين ١٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ مليون ل.ل.	٤٦٢	٩,٣١٦,٢٨٦	٤,٩٤٪
بين ٣٠٠٠٠ و ٧٥٠٠٠ مليون ل.ل.	٢٠٢	٨,٦٧٨,٣٠٣	٤,٦٠٪
بين ٧٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ مليون ل.ل.	٤١	٤,٣٤٣,٢٩٠	٢,٣٠٪
أكثر من ١٥٠٠٠٠ مليون ل.ل.	٢٠	٥,٢٥٢,٨٩٣	٢,٧٩٪
مجموع ٢	١١٣,٧٥٤	١٣٣,٩٦٨,١٥٥	٧١,٠٣٪
المجموع العام	٢,٣٥٤,٤٥٦	١٨٨,٦٠٦,٠٢٣	١٠٠,٠٠٪

المصدر : مصرف لبنان

ليرة وبنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بقيمة ١٦٢٣٩ مليار ليرة وبنسبة ٢٨,٣٪ في العام ٢٠٢٠. كما تراجعت الودائع

في تفصيل انخفاض ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتّضح تراجع الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة ١٠١٠ مليارات

وتلك العائدة للقطاع العام ٣,٧٪ (٣,٨٪) تبعاً. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١. من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٦,٢٪ من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول ٢٠٢١ موزعة على ٤٩,٢٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٣,٨٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتوزع على ٥٠,٨٪ من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

بالعملات الأجنبية بقيمة ١٣٥٦٨ وبنسبة ٨٪ في العام ٢٠٢١ مقابل انخفاضها بقيمة ١٣٤٩٤ مليار ليرة وبنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠٢٠. وبناءً عليه، انخفضت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص إلى ٧٩,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢١ بعد أن ارتفعت بدرجة كبيرة إلى ٨٠,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (وهي الأعلى منذ ١٣ سنة) مقابل ٧٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

على صعيد آخر، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٨٪ من إجمالي الودائع في نهاية العام ٢٠٢١ (٧٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٠) وحصة القطاع الخاص غير المقيم ١٨,٣٪ (١٨,٩٪).

توزع ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية

مليون د.أ.	نهاية كانون ١/ ٢٠١٩	نهاية كانون ١/ ٢٠٢٠	نهاية كانون ١/ ٢٠٢١	التغير ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير ٢٠٢١/٢٠٢٠
ودائع المقيمين	١٣٦٤١٢	١١١٧٨٧	١٠٤٩٢٨	-١٤٦٢٥	-٦٨٥٩
- بالليرة	٣٤٩٥٠	٢٥٠٦١	٢٤٦١٠	-٩٨٨٩	-٤٥١
- بالعملات الأجنبية	٩١٤٦٢	٨٦٧٢٦	٨٠٣١٨	-٤٧٣٥	-٦٤٠٨
ودائع غير المقيمين	٣٢٤٥١	٢٧٣٥٢	٢٤٥٤٢	-٥٠٩٩	-٢٨١٠
- بالليرة	٣١٤٠	٢٢٥٧	٢٠٣٨	-٨٨٣	-٢١٩
- بالعملات الأجنبية	٢٩٣١١	٢٥٠٩٥	٢٢٥٠٤	-٤٢١٦	-٢٥٩١
مجموع الودائع	١٥٨٨٦٣	١٣٩١٤٠	١٢٩٤٧٠	-٢٥١٩٣	-٩٦٧٠
- بالليرة	٣٨٠٩٠	٢٧٣١٨	٢٦٦٤٨	-١٠٧٧٢	-٦٧٠
- بالعملات الأجنبية	١٢٠٧٧٣	١١١٨٢٢	١٠٢٨٢٢	-٨٩٥١	-٩٠٠٠

المصدر : مصرف لبنان

لبنان التقيد بالحد الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ وهو ٥٪ على الودائع بالعملات الأجنبية و٨,٥٪ على الودائع بالليرة اللبنانية، ومُدّد العمل به بموجب التعميم رقم ٦٠٩ لغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠. أما بحسب التعميم الوسيط ٥٤٤، فباتت هذه المعدلات ٢٪ على الودائع لشهر و٣٪ على الودائع لستة أشهر و٤٪ للودائع لسنة وما فوق بالنسبة إلى العملات الأجنبية و٥,٥٪ و٦,٥٪ و٧,٥٪ للأجال ذاتها على التوالي بالنسبة إلى الليرة اللبنانية، وذلك للودائع التي تتلقاها المصارف أو تقوم بتجديدها بعد ٢٠٢٠/٢/١٣.

استمرّ انخفاض معدلات الفائدة في العام ٢٠٢١ والذي كان بدأ في كانون الأول ٢٠١٩ إنفاذاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم ٥٣٦ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ (استتبعه بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٤ في ٢٠٢٠/٢/١٣)، وذلك في ظل القيود المطبقة. وبلغ متوسط الفائدة المثقلة على الودائع بالليرة ١,٠٩٪ في كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٢,٦٤٪ في كانون الأول ٢٠٢٠ (٧,٣٦٪ في كانون الأول ٢٠١٩). كما انخفض متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار إلى ٠,١٩٪ مقابل ٠,٩٤٪ و٤,٦٢٪ في التواريخ الثلاثة على التوالي. فبموجب التعميم رقم ٥٣٦، طُلب من المصارف العاملة في

تعاميم خاصة

نذكر هنا أنه حفاظاً على المصلحة العامة في الظروف- الاستثنائية الراهنة التي تمرّ بها البلاد، وبناءً على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام، أصدر مصرف لبنان تباعاً تعاميم عدّة. **التعميم الأساسي رقم ١٤٨** المعروف بتعميم الـ ٣٠٠٠ دولار لصغار المودعين (أي الذين لا يتعدى مجموع قيمة حساباتهم الدائنة كافة مهما كان نوعها أو آجالها لدى المصرف ٥ ملايين ليرة لبنانية أو ٣٠٠٠ دولار أميركي بتاريخ صدور هذا القرار) **والتعميم الأساسي رقم ١٥١** في نيسان ٢٠٢٠ ل يتيح للعميل الذي يطلب إجراء أيّ سحبوات من الحسابات أو من المستحقّات العائدة له بالدولار الأميركي أو غيرها من العملات الأجنبية قبض المبلغ ضمن الحدود المحددة من قبل المصرف بقيمته الموازية بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة. واعتمد سعر ٣٩٠٠ ليرة للسحوبات من المصارف، وقد تمّ تمديد مفعول هذا التعميم لغاية أيلول ٢٠٢١ من خلال **التعميم الوسيط رقم ٥٨١** الصادر في نهاية آذار ٢٠٢١، ثم إلى ٨٠٠٠ ل.ل. ضمن سقف ٣٠٠٠ دولار للحساب الواحد شهرياً وتم تمديد العمل بهذا القرار من خلال **التعميم رقم ٥٩٦** و **٦٠١** ليصبح لغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠.

أما **التعميم الأساسي رقم ١٥٨** الصادر في حزيران ٢٠٢١ فرمى إلى تسديد تدريجي لودائع العملات الأجنبية إذ أتاح سحب مبلغ ٤٠٠ دولار شهرياً يُدفع نقداً أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو بواسطة البطاقات المصرفية و ٤٠٠ دولار تُدفع بالليرة اللبنانية على أساس سعر ١٢٠٠٠ ليرة للدولار الواحد يُدفع منها ٥٠٪ نقداً و ٥٠٪ بواسطة البطاقات المصرفية.

وجاء **التعميم الأساسي رقم ١٦١** في كانون الأول ٢٠٢١ ليزوّد المصارف بالدولار الأميركي النقدي على أساس السعر اليومي لمنصة «صيرفة» المعلن في اليوم السابق وضمن السقف المحدّد لكلّ مصرف للشهر الواحد ليصدر مصرف لبنان بعد ذلك بياناً يعلن فيه زيادة الكوتا الشهرية مقابل الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية.

الأموال الخاصة

في نهاية العام ٢٠٢١، بلغت **الأموال الخاصّة** للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٢٦٧٤٠ مليار ليرة (ما يعادل ١٧,٧ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، مقابل ٣٠٠٤٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ (١٩,٩ مليار دولار)، أي بتراجع نسبته ١١٪ مقابل تراجع أدنى نسبته ٣,٨٪ في العام ٢٠٢٠ (بعد أن

شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته ٢,٨٪ في العام ٢٠١٩). مردّ تراجع الأموال الخاصة إلى الخسائر التي تكبدتها المصارف مع رسدها مؤونات كبيرة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص كما إلى ارتفاع الأعباء التشغيلية. وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢١، شكّلت الأموال الخاصة ١٠,١٪ من إجمالي الميزانية (١٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٠). تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية، وقد شكّلت ٥,٦٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠٢١ (٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٠).

تجدد الإشارة إلى أن المصارف ستتحمل قسماً من الخسائر في القطاع المالي. ورساميلها مهدّدة بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبية (بين يوروبندز وشهادات إيداع لدى مصرف لبنان وودائع لدى مصرف لبنان)، وكذلك مع تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص. في الأرقام ارتفعت نسبة الديون السيئة من ٨,٧٪ من الديون للقطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ١٥,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ ثم إلى ١٨,٨٪ في نهاية عام ٢٠٢١، وبلغت نسبة المؤونات إلى الديون المشكوك بتحصيلها ٥٣,٦٪ و ٥٢,٣٪ و ٥٧٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. وقد طلب المصرف المركزي من المصارف زيادة رساميلها الخاصة بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٣٢. ويهدف التعميم المذكور إلى التعامل مع أزمة السيولة بالعملات الأجنبية على المدى القصير، كما إلى تعزيز ملاءة المصارف لمواجهة تزايد الديون غير المنتجة وتوسيع هامش الأمان في حال تطبيق التخفيض الدفتر.

وللتذكير، قد جرى تعديل التعميم الأساسي رقم ٤٤ من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٦٧ الصادر في ٢٠٢٠/٨ ل يُطلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة، خلال مهلة حدّها الأقصى ٢٠٢٠/١٢/٣١، بنسبة ٢٠٪ من حقوق الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك عبر أدوات جديدة من أي نوع من الأدوات الرأسمالية بالعملات الأجنبية التي يمكن قبولها ضمن مختلف فئات الأموال الخاصة المحدّدة. بالإضافة إلى ذلك، برز التعميم رقم ١٥٤ المتعلّق بإجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ليطلب من المصارف وخلال مهلة تنتهي في ٢٠٢١/٢/٢٨ تكوين حساب خارجي حرّ من أيّ التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أيّ وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٠/٧/٣١.

العام إلى ٩,٨٪ والموجودات الخارجية إلى ٦,٩٪ مقابل ارتفاع
توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إلى ٦٢,٣٪ من الإجمالي
كما يُظهره الجدول أدناه.

توظيفات القطاع المصرفي
في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، انخفضت حصة كل من التسليفات
للقطاع الخاص إلى إجمالي التوظيفات إلى ١٤,٢٪ والقطاع

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
القيمة الحصة من المجموع (%)	القيمة الحصة من المجموع (%)	القيمة الحصة من المجموع (%)	
٦٣,٩	١٦٨٥٠١	٥٩,٣	١٦٨١٤٢
٦٢,٣	١٦٤٢٧٧	٥٨,٧	١٦٦٤٧٧
١٤,٢	٣٧٥٠١	١٧,٠	٤٨٢٨٨
٩,٨	٢٥٧١٣	١١,٢	٣١٧٤٥
٦,٩	١٨٢٥٣	٧,٥	٢١١٤١
٢,٦	٦٩١٩	٢,٥	٧١١٠
١,٦	٤٢٧٥	٢,٢	٦٢٣٥
١,١	٢٩٥٤	٠,٩	٢٤٤٥
٤,١	١٠٧٩٥	٤,١	١١٧١٣
١٠٠,٠	٢٦٣٧١٧	١٠٠,٠	٢٨٣٤٧٤
			٣٢٦٧٩٧
			المجموع

المصدر : مصرف لبنان

وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في
جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج،
ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٠,٢٪ من إجمالي
التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول ٢٠٢١ (١١,٤٪
في نهاية العام ٢٠٢٠).

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية
قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ١٥,٢٪ في نهاية كانون
الأول ٢٠٢١ مقابل ١٩,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ و ٢٨,٣٪
في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، كما انخفضت نسبة التسليفات
بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ٤٥,٣٪ مقابل ٥٣,٥٪ (٤٠,٩٪) في
نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ١٧٪ في العام ٢٠٢١
(٦,٢٪ في العام ٢٠٢٠)، والتسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة
٢٧,٧٪ في العام ٢٠٢١ (-٣٧٪ في العام ٢٠٢٠)، سجّل معدّل
دولة التسليفات مزيداً من التراجع ليصل إلى ٥٦,٣٪ في نهاية
كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٥٩,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٠.

توظيفات القطاع المصرفي
في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، انخفضت حصة كل من التسليفات
للقطاع الخاص إلى إجمالي التوظيفات إلى ١٤,٢٪ والقطاع
العام إلى ٩,٨٪ والموجودات الخارجية إلى ٦,٩٪ مقابل ارتفاع
توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إلى ٦٢,٣٪ من الإجمالي
كما يُظهره الجدول أدناه.

التسليفات للقطاع الخاص
استمرّت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير
المقيم في التراجع لتصل إلى ما يوازي ٤١٧٧٦ مليار ليرة في نهاية
العام ٢٠٢١ مقابل ٥٤٥٢٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠
و ٧٥٠٢٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، لتسجّل بالتالي
تراجعاً بنسبة ٢٣,٤٪ مقابل تراجع بنسبة أعلى بلغت ٢٧,٣٪
في العام ٢٠٢٠ (-١٦,٢٪ في العام ٢٠١٩). يُعزى هذا الانخفاض
إلى أزمة السيولة المصرفية إضافة إلى غياب المناخ الملائم لأي
تسليفات جديدة وتسديد الديون مقابل الودائع.

توزع تسليفات القطاع الخاص في المصارف التجارية

التغير ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير ٢٠٢٠/٢٠١٩	نهاية كانون ١/ ٢٠٢١	نهاية كانون ١/ ٢٠٢٠	نهاية كانون ١/ ٢٠١٩	مليون د.أ.
٧١٥٦-	١٢١٦٥-	٢٤٨٧٦	٣٢٠٣٢	٤٤١٩٧	التسليفات للمقيمين
٢١٣٨-	٨٠٢-	١٠٩١٣	١٣٠٥١	١٣٨٥٣	- باليرة
٥٠١٨-	١١٣٦٤-	١٣٩٦٣	١٨٩٨١	٣٠٣٤٥	- بالعملات الأجنبية
١٣٠٠-	١٤٣٦-	٢٨٣٦	٤١٣٦	٥٥٧٢	التسليفات لغير المقيمين
٣٥٤-	١٥٧-	١٢٠٩	١٥٦٣	١٧٢٠	- باليرة
٩٤٦-	١٢٧٩-	١٦٢٧	٢٥٧٣	٣٨٥٢	- بالعملات الأجنبية
٨٤٥٦-	١٣٦٠١-	٢٧٧١٢	٣٦١٦٨	٤٩٧٦٩	مجموع التسليفات
٢٤٩٢-	٩٥٩-	١٢١٢٢	١٤٦١٤	١٥٥٧٣	- باليرة
٥٩٦٤-	١٢٦٤٣-	١٥٥٩٠	٢١٥٥٤	٣٤١٩٧	- بالعملات الأجنبية

المصدر : مصرف لبنان

وشكّلت ٤,٦٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية في نهاية ٢٠٢١ مقابل ٨,٤٪ في العام الذي سبق. نتيجة لذلك، ارتفعت حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام باليرة إلى ٧٢٪ في نهاية عام ٢٠٢١ من ٥٥,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠، لتتخفض بالتالي حصة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى ٢٨٪ من ٤٤,٦٪ في نهاية التاريخين على التوالي.

الموجودات الخارجية

بلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة ٤,٦ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٢١ دون تغيير يُذكر قياساً على نهاية عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٤,٧ مليارات دولار، علماً أن هذه التوظيفات كانت تراجعاً بنسبة ملحوظة بلغت ٣٠,٣٪ في العام ٢٠٢٠ و٤٣,٦٪ في العام ٢٠١٩. وارتفعت قليلاً نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى ٤,٥٪ في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ٤,٣٪ في نهاية العام الذي سبق. وتجدر الملاحظة أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافية من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة بلغت ٠,٣ مليار دولار في نهاية ٢٠٢١ مقابل ١,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٠. وقد تمكّنت المصارف من تكوين السيولة بالعملة الأجنبية في سياق التزامها بالمتطلبات التي فرضها البنك المركزي بفضل التعميمين ١٥٤ و ١٥٨ بنوع خاص.

حافظت معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة على العموم على المنحى الانخفاضي في العام ٢٠٢١، إذ انخفض متوسط الفائدة المدينة على الدولار من ١٠,٨٤٪ في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٦,٧٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٠ ثم إلى ٦,٠١٪ في كانون الأول ٢٠٢١. كما انخفض متوسط الفائدة المدينة على اليرة من ٩,٠٩٪ إلى ٧,٧٧٪ ثم إلى ٧,١٤٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي ٢٥٧١٣ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ٣١٧٤٥ مليار ليرة في نهاية العام الذي سبق، مسجلةً بذلك تراجعاً بنسبة ١٩٪ بعد تراجعها بنسبة ٢٦,٦٪ في العام ٢٠٢٠ و١٤,٦٪ في العام ٢٠١٩. وفي التفصيل، بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة باليرة اللبنانية ١٨٢٠٥ مليارات ليرة في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ١٧٢٦٦ ملياراً في نهاية العام الذي سبق، في حين انخفضت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، إلى ما يوازي ٧٢٠٤ مليارات ليرة على أساس سعر الصرف الرسمي (٤٧٧٩ مليون دولار) مقابل ١٤١٥٧ ملياراً (٩٣٩١ مليون دولار) في التاريخين المذكورين على التوالي،

الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام ٢٠٢١، بلغت **ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان** ١٦٤٢٧٧ مليار ليرة أو ما يعادل ١٠٩ مليارات دولار مقابل ١٦٦٤٧٧ مليار ليرة (١١٠,٤ مليارات دولار) في نهاية العام الذي سبق، أي بتراجع نسبته ١,٣% بعد تراجعها بنسبة ٦,٢% في العام ٢٠٢٠. وتتضمن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف (وقد خفّضه مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٨٦ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٢١)

والودائع الحرة بالليرة والدولار، بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة ٤٣١٧٧ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٢١ (٤٥٢١١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠)، فيما استقرت الشهادات بالدولار على ٢٢,٥ مليار دولار في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي هي أساس خسائر القطاع المصرفي وشكّلت حوالي ٨٠% من مجموع الودائع في نهاية عام ٢٠٢١.



تسديد الديون المنشأة بالدولار بالليرة اللبنانية : وفقاً لأي سعر صرف؟

بقلم : المحامي الدكتور بول مرقص *
الأستاذ فارس أبي خليل **

على الإيفاء بالدولار الأميركي، فيتم الإيفاء بالدولار الأميركي.

وفي حال عرض المدين الإيفاء إلى الدائن بالليرة اللبنانية بدلاً من الدولار الأميركي المتفق على الإيفاء به تطبيقاً للشطر الأول من المادة ٣٠١/ موجبات وعقود أي **عندما يكون الدين مبلغاً من النقود يجب إيفاؤه من عملة البلاد**، فقد سار الاجتهاد في لبنان على الحكم بأن المدين يمكنه الإيفاء بالعملة اللبنانية، ولكن بحسب سعرها بتاريخ الإيفاء أي **بحسب سعر الدولار الأميركي بالنسبة إلى الليرة اللبنانية في يوم الإيفاء**.

وهذا ما تؤكده المادة ٧/ من قانون النقد والتسليف التي تنص على أن العملة اللبنانية أو الأوراق النقدية يكون لها قوة إبرائية غير محدودة على الأراضي اللبنانية.

إنّما تحديد سعر صرف الدولار بتاريخ الإيفاء خلق إرباكاً في الاجتهاد فذهب بعضه إلى اعتبار أن سعر الدولار في الإيفاء يُقدَّر بالسعر الرسمي، وذهب البعض الآخر إلى الأخذ بالسعر الواقعي الحقيقي بيوم الإيفاء وليس بالسعر الرسمي. ولاسيما إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية مضطربة كما هو الوضع في لبنان حالياً فشتان ما بين السعر الرسمي وسعر السوق. إذ أن تطبيق السعر الرسمي الذي كان متبعاً قبل اضطراب الأوضاع الاقتصادية، بقيمة ١,٥٠٧,٥٠ (ألف وخمسمائة وسبعة ليرات لبنانية ونصف) مقابل الدولار الواحد من شأنه أن يلحق بالدائن أضراراً. أما تطبيق سعر السوق بالرغم من عدم الإجماع بشأنه فقهاً وقضاً فهو حالياً غير ثابت ومتساعد في الاضطراب والارتفاع، بحيث تعجز السلطات المختصة المالية والاقتصادية عن تثبيته، كي تحدد السعر الرسمي.

لا شك أن لبنان يواجه حالياً من أصعب الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خصوصاً مع تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية بشكل كبير ولأول مرة منذ تثبيته في العام ١٩٩٣.

هذا التدهور المالي ينعكس على مستوى معيشة اللبنانيين كافة: أسعار السلع والخدمات ترتفع، وتقلص معها قدرة المواطنين الشرائية بشكل حاد، مما يفقد المداخل قيمتها الحقيقية، كما ويجعل من إيفاء المدين لديونه حسب سعر صرف مغايراً للواقع منافياً لمبدئي العدالة والإنصاف اللذين تستند عليهما الأحكام القانونية كافة.

ففي ظل الجدل الحاصل على أحقية المدين بمبلغ محدد بالدولار الأميركي، بأن يسدد دينه هذا بالعملة اللبنانية، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أولاً - في مدى أحقية المدين بأن يدفع ما يترتب عليه من ديون ناشئة عن التعامل بالدولار بالعملة اللبنانية:
تنص المادة ٣٠١/ موجبات وعقود على أنه: «عندما يكون الدين مبلغاً من النقود يجب إيفاؤه من عملة البلاد، وفي الزمن العادي، حين لا يكون التعامل إجبارياً بعملة الورق يظل المتعاقدون أحراراً في اشتراط الإيفاء نقوداً معدنية أو عملة أجنبية».

يفهم من أحكام هذه المادة أن القاعدة العامة، عندما يكون الدين **مبلغاً من النقود**، تقضي **بوجوب إيفائه من عملة البلاد**، أي بالعملة اللبنانية.

لكن هذه المادة سمحت في الوقت نفسه للمتعاقدين حين لا يكون التعامل إجبارياً بعملة الورق، أن يشترطوا الإيفاء نقوداً معدنية أو عملة أجنبية. مما يعني أنه إذا كان الاتفاق

* محام في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت وفي كليات الحقوق، مستشار قانوني للمصارف.

** المنسق التنفيذي لمؤسسة جوستيسيا الحقوقية، أعدّ البحوث الآلية إلى كتابة هذا المقال.

كما قضى القاضي المنفرد في بيروت بموجب قراره رقم ٢٠٢١/٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٦ بما يأتي:

«يقتضي إلزام المدين التاجر بتسديد دينه على سعر الصرف اليومي المُعلن عنه عبر المنصة الإلكترونية SAYRAFA بتاريخ الدفع الفعلي كونه سعر الصرف الأقرب إلى سعر العملة الوطنية الحقيقي والفعلي».

كما قضى رئيس الغرفة الإستئنافية الثانية عشرة في بيروت بموجب قراره رقم ٢٠٢٠/٧٩٧ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩ بما يأتي:

«نقرر تحديد بدل أتعاب المحامي المدّعي الأستاذ جوزيف زياردة بمبلغ /١,٩٢٠,٠٠٠/ دولار أميركي، مليون وتسعمائة وعشرون ألف دولار أميركي وإلزام المدعى بوجهه السيناتور محمد ياسين دغمش بصفته الشخصية وبصفته المسؤول بالتوقيع عن شركة دغمش للإستثمارات العقارية ش.م.ل. وشركة دغمش للتمويل ش.م.ل. المدعى بوجههما بتسديده له بالدولار الأميركي أو بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع الفعلي على أن يُعتمد عند الدفع الفعلي وفقاً لمتوسط السعر المحدد للدولار الأميركي بمقابل الليرة اللبنانية على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة والتداول الموضوعة من مصرف لبنان. وتدريبكم بالإشتراك الرسوم النفقات القضائية كافة».

وفي كل الأحوال، يُستخلص من القواعد والمبادئ القانونية أنه تحقيقاً للعدالة والإنصاف يقتضي اعتماد ما توصل إليه القضاء في الأحكام المذكورة أعلاه، ومن هذه القواعد والمبادئ ما يأتي:

ثانياً- القواعد والمبادئ القانونية:

أ- إتفاق المتعاقدين:

عندما يجري التعامل بين دائن ومدين بالدولار الأميركي وليس بالعملة الوطنية كما هو الوضع حالياً في البلدان التي يتم التعامل فيها بالدولار، ومنها لبنان، فإنهما يكونان قد اتفقا ضمناً على الدفع بالدولار وليس بالعملة المحلية، وهذا ما هو مباح ومُتعارف عليه وغير مُخالف للقانون، وتؤكد ذلك قاعدة حرية التعاقد، وأحكام المادة ٢٢١/ موجبات وعقود التي تنص على ما يأتي: «إن العقود المنشأة على الوجه القانوني تلزم المتعاقدين ويجب أن تفهم وتفسر وتنفذ وفقاً لحسن النية والانصاف والعرف».

ويلاحظ أن هذه المادة تركّز العقد على أركان أربعة هي: سلطان الارادة، وحسن النية في تنفيذ العقود، والانصاف والعرف.

مما لا خلاف عليه، فقهاً واجتهاداً كما واجتماعياً بأن السعر الحالي للدولار الأميركي في السوق يفوق بأضعاف السعر الرسمي الذي كان معتمداً قبل الظروف الحالية في لبنان، والذي ليس من شأنه أن يجعل من إيفاء الدين حالة مقبولة، فهو لا يؤمّن التوازن الاقتصادي ولا الاستقرار الواجب توقّره في المعاملات فضلاً عن أنه لا يحقق العدالة ولا الإنصاف، بل على العكس من ذلك يلحق بالدائن أشد الضرر، ويجعل من إيفاء الدين إيفاءً وهمياً وليس حقيقياً، وهذا ما تأباه العدالة، والمنطق القانوني السليم.

وعلى كل فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي : ما هو السعر الرسمي للدولار في لبنان في الوقت الحاضر؟ فهل هو ١,٥٠٧,٥/ ل.ل. أم ٣,٩٠٠/ ل.ل. أم ٨,٠٠٠/ ل.ل. أم ١٢,٠٠٠/ ل.ل. أم ٢٠,٠٠٠/ ل.ل. أم ٢٤,٠٠٠/ ل.ل. للدولار الواحد؟

هذه الأرقام المذكورة حدّتها السلطات المالية والنقدية المولجة بتحديد السعر الرسمي ووضعت بشأنها التعاميم والمنصات. ولذلك يمكن القول: إن السعر الرسمي للدولار غير موجود فعلياً في الوقت الحاضر، فإذا حكمت المحاكم بالدفع على أساس السعر الرسمي يوم الإيفاء من شأن حكمها أن يلاقي اعتراضاً في التنفيذ ويعود المتنازعان إلى نقطة الصفر، فضلاً عن إرباك المحاكم. لذلك، فالعدالة والاستقرار والتوازن الاجتماعي تقتضي احترام الإتفاق الحاصل بين الفريقين المتعاملين بالدولار الأميركي، وعرض المدين إيفاء الدين بالدولار وليس بالليرة اللبنانية، وإذا تمسك المدين بالإيفاء بالليرة اللبنانية أن يتم الدفع أو العرض والإيداع على أساس سعر السوق في يوم الإيفاء، وهذا ما قضت به عدد من المحاكم اللبنانية كما يأتي بيانه :

قضى القاضي المنفرد الناظر بالدعاوى التجارية في بيروت بموجب قراره رقم ٢٠٢١/١٧ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٥ بما يأتي:

«وحيث والحال ما تقدم وبالإستناد إلى التعليل السابق الذي قضى بالزام التاجر الذي يريد إيفاء ديونه التجارية بتسديد هذه الديون إما بموجب شيك بالدولار الأميركي مسحوب على حساباته بالدولار الأميركي مودعة لدى المصارف اللبنانية، وإما بالليرة اللبنانية بتاريخ الدفع بحسب سعر الصرف المُعتمد في المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة».

١- مبدأ سلطان الإرادة:

لقد جعل المشرع من العقد شريعة المتعاقدين، ومنحهم حرية التعاقد وترتيب علاقاتهم القانونية كما يشاؤون بشرط أن يراعوا مقتضى النظام العام والآداب العامة والأحكام القانونية التي لها صفة إلزامية. وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة ١٦٦/ موجبات وعقود.

بالتالي فلا شيء يمنع المتعاقدين من الاتفاق على أن يتم معاملهم بالدولار الأميركي، وإن كان يجوز للمدين أن يوفي دينه بتاريخ الاستحقاق بالعملة اللبنانية، على أساس سعر الدولار في يوم الإيفاء.

ج- في قواعد تفسير العقد:

عملاً بأحكام المادة ٣٦٦/ موجبات وعقود التي تنص على ما يلي: «على القاضي في الأعمال القانونية أن يقف على نية الملتزم الحقيقية (إذا كان الالتزام من جانب واحد) أو على قصد المتعاقدين جميعاً لا أن يقف على معنى النص الحرفي».

والمادة ٣٦٧/ موجبات وعقود التي تنص على ما يلي: «إذا وجد نص يمكن تأويله إلى معنيين، وجب أن يؤخذ أشدهما إنطباقاً على روح العقد والغرض المقصود منه، وعلى كل حال يُفضّل المعنى الذي يجعل النص ذا مفعول، على المعنى الذي يبقى معه النص بلا مفعول».

كما أن المادة ٣٧١/ موجبات وعقود تنص على ما يلي: «يجب أيضاً على القاضي أن يعتد من تلقاء نفسه بالبنود المرعية عرفاً، وإن كانت لم تذكر صراحة في العقد».

يتوجب على المحكمة أن تستخلص نية الفريقين الحقيقية في العقد، والسؤال هنا، هل أن نية الدائن تتجه إلى القبول بإيفاء الدين بالدولار الأميركي على أساس سعر رسمي مزعوم يقدر بـ ١٥٠٧,٥ / ل.ل. للدولار الواحد؟ وهل أن ما هو أشد انطباقاً على روح العقد والغرض المقصود منه هو الحكم بالإيفاء على أساس سعر صرف يساوي ١٥٠٧,٥ / ل.ل. للدولار؟

يتوجب على المحكمة أيضاً تطبيقاً لقواعد التفسير هذه ألا تقف عند النص الحرفي غير الواقعي لسعر الدولار، وأن تعتد بالبنود المرعية عرفاً والتي تتعلق بالتعامل بالدولار.

وعملاً بأحكام المادة ٤/ من قانون أصول المحاكمات المدنية: «عند غموض النص يفسره القاضي بالمعنى الذي

٢- مبدأ حسن النية:

إن حسن النية في تنفيذ العقود هو من المبادئ المقررة والمهمة جداً في تنفيذ العقد ويعني هذا المبدأ أن يراعي كل من طرفي العقد حقوق الطرف الآخر ومصالحه، وأن يبتعد عن كل ما يمكن أن يلحق الضرر به.

بالتالي، فإن أي عرض للإيفاء بالدولار بغير السعر المتداول في السوق يوم الدفع من شأنه أن يجافي بما لا يقبل الشك، حسن نية المدين في الإيفاء، وبالتالي لا يكون الإيفاء صحيحاً بل وهمياً، ولاسيما إذا عرض المدين الإيفاء بالعملة اللبنانية على أساس سعر الـ ١٥٠٧,٥ / ل.ل. للدولار الواحد.

٣- الانصاف والعدالة:

ليس عادلاً ولا منصفاً أن يعرض المدين إيفاء الدين بالعملة اللبنانية وعلى أساس سعر رسمي مزعوم يساوي ١٥٠٧,٥ / ل.ل. للدولار الواحد في حين أن السعر الحقيقي يفوق بما يزيد عن أضعاف هذا المبلغ ويكون المدين قد خالف القواعد الأساسية للعقد. أما العدالة والانصاف فيقتضيان أن يتم الإيفاء على أساس السعر الحقيقي للدولار بتاريخ الدفع.

٤- العرف:

لقد أصبح من المتعارف عليه في لبنان أن التعامل يتم بالدولار الأميركي وليس بالعملة الوطنية. وهذا ما لا يخالف القانون، وما يوجب أن يتم الإيفاء بالدولار أو على الأقل بالعملة اللبنانية ولكن على أساس السعر يوم الإيفاء.

ب- إيفاء الموجب عيناً:

عملاً بأحكام المادة ٢٤٩/ موجبات وعقود «يجب على قدر المستطاع أن توفى الموجبات عيناً إذ أن للدائن

يحدث معه أثراً يكون متوافقاً مع الغرض منه، ومؤمناً التناسق بينه وبين النصوص الأخرى».

فهذا النص يوجب على القاضي أن يفسّر ما هو مقصود بالسعر الرسمي للدولار، بحيث يكون متوافقاً مع الحق والواقع الحالي، فإذا كان السعر الرسمي المحدّد في أوقات الاستقرار والتوازن والحالة الاقتصادية المستقرة يُقدّر بـ ١٥٠٧,٥/ل.ل. فهو في هذه المرحلة المضطربة وغير المستقرة، يُقدّر بسعر السوق وهذا ما يحقق التوافق ويؤمن التوازن بين النصوص.

د- التعسف باستعمال الحق:

تنص المادة ١٢٤/ موجبات وعقود على ما يأتي: «يلزم أيضاً بالتعويض من يضر الغير بتجاوزه في أثناء استعمال حقه، حدود حسن النية أو الغرض الذي من أجله منح هذا الحق».

مما يعني أنه وإن كان يحق للمدين أن يعرض إيفاء دينه بالعملّة اللبنانية، فإنه يكون متعسفاً باستعمال حقه، إذا طلب اعتماد سعر مزعوم للدولار يساوي ١٥٠٧,٥/ل.ل. للدولار الواحد وبالتالي يلتزم بالتعويض على الدائن بسبب تعسفه باستعمال حقه، وخير وسيلة لتقدير التعويض في هذه المسألة هو أن يوفي الدين بالعملّة اللبنانية على أساس سعر الدولار المتداول بالسوق بتاريخ الإيفاء.

هـ- إلزام القاضي باعتماد المبادئ العامة والانصاف والعرف: عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٤/ من قانون أصول المحاكمات المدنية: «عند انتفاء النص يعتمد القاضي المبادئ العامة والعرف والانصاف».

وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية المضطربة وغير المستقرة، يكون النص الحقيقي المتعلّق بالسعر الرسمي للدولار منتفياً، وبالتالي فعلى المحكمة أن تعتمد **المبادئ العامة والعرف والانصاف** مما يوجب اعتماد سعر الصرف المتداول والإيفاء على أساس سعر السوق وليس السعر الرسمي غير الموجود فعلاً.

في الخلاصة، إذا كان القضاء هو المرجع الأمين للأفراد والمجتمعات، الذي من أهدافه الأساسية صون العدالة وإحقاق الحق، ورفع الظلم والقهر عن المظلومين والمقهورين والمتضررين وهو يتمتع من أجل ذلك بالسلطات الواسعة والاستقلال التام، عن سائر السلطات الدستورية، فمن واجبه أن يقضي بالعدل وأن يحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي انصافاً للدائن وتحصيلاً لحقوقه. **ولا يكون ذلك إلا بالحكم على أن يتم إيفاء دين الدائن، إذا لم يكن بالدولار الأميركي فعلى الأقل، بالعملّة اللبنانية وبالسعر المتداول يوم الإيفاء، الأمر الذي يرفع الظلم ويحقق العدالة بالنسبة إلى الدائن، أما بالنسبة إلى المدين فهو يمنع عليه الإستغلال والتعسف باستعمال الحق ولا يُضّر به.**



The New Normal and Data Privacy

By : DR. ANDRE GHOLAM *

The Covid-19 pandemic changed many of our professional and personal habits. It has done in 2 years time what could have taken several years to implement : remote work, or work from home.

But what about the impact of remote work on data privacy ? Any additional and new measures to be considered ? Any additional investment to be done in security measures ? What could be the impact ?

Protecting Vulnerable Customer Data Amid The Rise In Long-Term Remote And Hybrid Work

Remote work has certainly changed over the past few years. In 2019, the idea of remote work probably included sitting down for a few hours in a local coffee shop. In 2020, the picture of remote work changed, and the average experience included Zoom calls and makeshift kitchen table workstations.

Now, as we enter 2022, the remote work experience is different once again. Many are still working at home but have migrated to pseudo-permanent home offices rather than their living rooms. Others are still working where they can in their houses. Others are operating in a hybrid-work scenario.

For all of these work experiences, the rise of remote and hybrid work has brought many positive developments — like a shift to cloud-based platforms and a realization of the need for data-driven operations.

It has also uncovered challenges. One aspect that cannot be overlooked is the potential exposure of vulnerable data due to remote and hybrid work. It may not seem like it — especially for workers who only log in from the safety of their homes — but the rise in remote and hybrid work can lead to a rise in data privacy and cybersecurity challenges.

To combat this, all companies need to take preventative steps.

The Growing Challenge

For many IT teams and managers, remote and hybrid work has created a more difficult cybersecurity landscape. According to a recent study from the Ponemon Institute and sponsored by 3M, who I have partnered with to provide tools to protect data and offer training on modern cybersecurity hygiene, 65% of IT managers say that it is easier to protect data when employees are in the office.

There are multiple reasons for this. The Ponemon Study cites the inability to secure communications on external networks and visual hacking as two remote and hybrid work cybersecurity challenges. Another study, the HP Wolf Security Blurred Lines and Blindspots Report, found that 69% of respondents reported using personal laptops for work activities.

These vulnerabilities pose a threat in any industry. But for the customer service industry, in particular, data protection has become especially important. Contact centers and customer service teams are collecting more data than ever before, which means they need to be more intentional about their cybersecurity.

Arm The Workforce With Proper Tools

Businesses looking to improve their data privacy and cybersecurity goals must provide their workers with the proper tools for success. One tool to consider is a secure business network or cloud solution. Many businesses are now making the shift to cloud-based operations for flexibility and security in supporting remote and hybrid work. This has been especially true in the

* Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L'USJ.

customer service industry, where 75% of contact centers (download required) have shifted at least in part to the cloud, according to my company's research.

Businesses should partner with a solution provider that is dedicated to cybersecurity. Look for a complete cloud solution that has not only efficiency as its primary function but a track record of being secure, enforcing stringent encryption automation and policies and partnering with enterprise-grade vendors for cloud computing services.

Another remote and hybrid work challenge is visual hacking. Visual hacking is when others view sensitive data simply by looking at a worker's screen. While this may seem only applicable in the coffee-shop-remote-work-crowd, this is important for at-home workers as well.

According to the Ponemon Study, only about one-third of business managers said that where they work at home makes it possible to prevent others from seeing their computer screens. For this reason, employees must be supplied with tools to keep their information safe. This can include passcode-detected devices and privacy filters for computer screens, which blacken out the angled view of onlookers without disturbing the viewing experience for the user, to keep wandering eyes away from sensitive data.

Training For Cybersecurity Hygiene

I believe that a company's people are its greatest asset. Unfortunately, cybersecurity experts believe that people are often the weakest link in cybersecurity. According to a 2017 study by IBM, 95% of cybersecurity breaches could be traced back to human error. The best way to change that is for business leaders to invest in their workers by offering targeted, modern cybersecurity training.

This training should address remote and hybrid work risks and educate employees on mitigation methods. For example, workers should never leave their screens unlocked and their devices unattended; all devices should be passcode pro-

tected and personal devices should never be used for work activities unless it has been cleared by the IT team, etc.

Each business must find the most appropriate way to get this information to their workers and, as with all other business functions, cybersecurity success cannot be achieved without employee buy-in. Training should be simple for employees to attend. Take a page out of the contact center's book and use workforce management solutions to schedule training away from peak hours and make it part of the paid schedule for all. Check to see if the training has hit home via desktop analytics, quality evaluations and key phrase identification from interaction insights. Focusing on the human element of cybersecurity will be the most direct path to success.

Remote and hybrid work is here to stay — that does not mean risk is invited.

Many businesses are returning to in-person operations, but remote and hybrid work is not going anywhere. A recent study by Calabrio revealed that 75% of remote workers (download required) preferred working remotely and 61% of hybrid workers preferred the flexibility of their setup.

If remote and hybrid work is here to stay, so too are the cybersecurity challenges. By supplying the proper tools and investing in human-centric cybersecurity training, business leaders will put their businesses and their employees in a position to mitigate remote and hybrid work cybersecurity risks.

Study Reveals Growing Cybersecurity Risks Driven by Remote Work

A comprehensive global study assessing organizational cyber risk in an era of remote work was released lately. The report shows that changing work styles and behaviors are creating new vulnerabilities for companies, individuals, and their data. According to the findings, 70% of office workers surveyed admit to using their work devices for personal tasks, while 69% are using personal laptops or printers for work activities.

Almost one-third (30%) of remote workers surveyed have let someone else use their work device.

As a result of these and other behaviors, home workers are increasingly being targeted by hackers. A 238% increase in global cyberattack volume during the pandemic is noted.

Blurred lines between home and office creating new risks

- 71% of employees surveyed say they access more company data, more frequently, from home now than they did pre-pandemic – with the most common types of data being accessed being: customer and operational data (43% each) and financial and HR records (23% each).
- 33% download more from the internet than prior to the pandemic – a figure that rises to 60% for those aged 18-24.
- 27% of respondents use their work device to play games more than prior to the pandemic – a figure rises to 43% for parents of children aged 5-16.
- 36% use their work device for watching online streaming services – again, this figure rises to 60% among those aged 18-24.
- Four in ten office workers admit to using their work device for homework and online learning more in the past year.

The endpoint as the first line of defense

An increasingly inevitable outcome of this is that distributed workers are no longer protected by the corporate firewall. The pandemic experience has highlighted the growing importance of strong endpoint security in defending the increasingly perimeter-less organization; and endpoint security has become equally important as network security.

The nature of the endpoint continues to evolve and diversify. The many connected devices that employees use in their working-from-home environment have contributed to the breakdown of the corporate IT infrastructure and network, including printers.

The Impact of the New Normal on Workplace Privacy

The significant increase in remote working due to Covid-19 has heavily changed the workplace and has been called by many the “new normal”.

A research was realized to understand the privacy trends and challenges from the perspective of the IT, IT security managers and business managers due to a significant number of their organization's employees working outside the office:

Following are the key takeaways from the IT and IT security manager survey :

- Coffee shops and shared workspaces are the new “offices” for many remote workers, which is putting sensitive and confidential information at risk. The average percentage of employees working remotely has more than doubled since COVID-19 from an average of 24% to 65%.
- To accommodate remote workers, organizations are supplying them with smartphones and tablets. Because of the increase in online conferences, remote workers are mostly requesting headsets and webcams.
- Remote working is a “pain in the neck”. Sixty-four percent of respondents say the time employees spend on their devices has significantly increased (34%) or increased (30%). The biggest complaints from employees are chronic neck and back pain and headaches.
- In a remote working environment, organizations are losing control over the security of sensitive and confidential information. Sixty-five percent of respondents say it is easier to protect data when employees are working in the office.
- Remote workers' exposure of sensitive information on their screens is a significant concern. Sixty-four percent of IT and IT security managers say they are very concerned that prying eyes will see the sensitive information on remote workers' screens. These respondents say their organizations conduct training and awareness programs that cover the remote worker risk (51%) and institute new mobile device policies (41%). Only 40% of respondents



say their organizations require employees' home workspace to be private and not allow others to be near the device.

- The importance of password hygiene is most often communicated to remote workers. Sixty seven percent of respondents say their organizations have a policy on IT device privacy and security requirements for remote workers. Of these respondents, 59% of respondents say their organizations' policy focuses on the importance of password hygiene and 58% of respondents say it explains what constitutes suspicious emails and how to handle them.
- The biggest privacy and security concerns are the inability to secure communications on external networks outside their organization's control (67% of respondents) and the difficulty in securing external access to internal-only resources (50% of respondents).
- To address privacy and security concerns, organizations protect company-owned devices with up-to-date antivirus, device encryption and firewalls (51% of respondents) and encrypt sensitive data stored on devices (50% of respondents).
- Monitoring the network 24/7 and encryption of sensitive data stored on devices are the primary steps taken to create a secure remote working environment, according to 56% and 51% of respondents, respectively.
- The top five technologies used to improve the organization's privacy and security posture are incident response platforms (62% of respondents), anti-virus/anti-malware (59% of respondents), big data analytics for cybersecurity (56% of respondents), identity management & authentication (53% of respondents) and intrusion detection & prevention systems (51% of respondents).
- Technology investment decisions go virtual. Sixty-three percent of IT and IT security managers say it has become more difficult to make decisions about investments in technology solutions since Covid-19. Sixty-five percent of respondents say they are more dependent on virtual events.

- To make investment decisions, respondents are mainly dependent upon peers or co-workers (54% of respondents) or industry websites (51% of respondents). In the next year, respondents predict they will purchase software (67% of respondents), laptop/tablets (65% of respondents) and cell phones (61% of respondents).
- Post Covid-19, the physical workspace will be transformed. More precautions will be taken to protect the health and safety of employees (66% of respondents) and there will be more distance between employees (58% of respondents). Respondents predict that an average of 45% of their employees will return to the office and an average of 47% will work both remotely and in the office.

Following are the key takeaways from the survey of business managers :

- Most business managers say they do not work exclusively in their home. As discussed previously, IT and IT security managers say that an average of 40% of their organizations' remote workforce spends time in coffee shops and shared workspaces where it is not easy to keep information safe from prying eyes. Seventy-seven percent of remote workers say they spend at least a portion of their time working outside their homes. Only 23% of business managers say they work remotely from home exclusively.
- Not only are business managers working in shared workspaces, but they also cannot keep others from seeing their work. Only 34% of respondents say where they work at home makes it possible for them to prevent others, including family members or roommates from seeing their work.
- Only 43% of respondents say they are concerned when displaying sensitive or confidential information on their screen when working remotely, either in the home or somewhere else. Only 40% of respondents say their organization has increased its privacy policies since more employees are working remotely.
- Working from home is not secure. Only 34%

of respondents say where they work at home makes it possible for them to protect others from seeing their work. Fifty-six% of respondents say they have a home office. However, many are working in the kitchen (53% of respondents) and such common areas as the family room, living room or TV room (43% of respondents).

- Another privacy and security threat is not being proactive in protecting information. Fifty-five percent of business managers do not take steps to prevent others from viewing their screens. If they do, 67% of these respondents turn the screen and 54% of respondents say they leave the room with their devices.
- A remote workforce is experiencing health issues. Respondents report that on average they are spending 44% more time in front of their device screen. As a result, many are experiencing chronic neck and back pain (62% of respondents) and headaches (54% of respondents). Of the 75% of respondents who say their health has been affected, 42% say they are taking regular walks and 36% say they started setting an alarm to end screen time.

- Laptops or notebook computers are most often used for remote working. Most respondents use company-provided devices (45%) or combinations of personal and company provided devices (22%). However, one-third of respondents say they are using their own personal devices when working remotely.
- Remote workers would like to return to the office. While 49% of respondents say their employers will expect them to stay working remotely, 47% would like to return to the office.
- Most respondents will be comfortable traveling on business post-Covid-19. Before Covid-19, 51% of respondents say they very often traveled on business. Fifty-seven percent of respondents say they will be very comfortable traveling once again. Of the 43% of respondents who say they are not comfortable, it is because of the unpleasantness of wearing a mask, the possible of a mandate requiring vaccinations and the concern about becoming ill.

Source: *Forbes, Security Magazine, Ponemon Institute*



خلاصة التعاليم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر شباط ٢٠٢٢

تعميم وسيط رقم ٦١٣

الإجازة للمصارف العاملة في لبنان والمشاركة بأعمال الوساطة في بورصة بيروت بإستثناء المصارف المتخصصة الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٨٣/٥٠ نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٤٠٨ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٤ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٥٩٩٦ تاريخ ١٩٩٥/٩/٧ الذي أجاز بموجبه للمصارف المتخصصة الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ المشاركة بأعمال الوساطة في بورصة بيروت المرفق بالتعميم الأساسي رقم ١٩.

قرار وسيط رقم 13408

تعديل القرار الأساسي رقم 5996 تاريخ 7 / 9 / 1995

إن حاكم مصرف لبنان، بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادة ٧٠ منه، وبناءً على أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥، وبناءً على القرار الأساسي رقم ٥٩٩٦ تاريخ ١٩٩٥/٩/٧ الذي أجاز بموجبه للمصارف المتخصصة الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ المشاركة بأعمال الوساطة في بورصة بيروت، وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٩،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يلغى نص المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ٥٩٩٦ تاريخ ١٩٩٥/٩/٧ ويستبدل بالنص التالي: «أولاً: يُجاز للمصارف العاملة في لبنان المشاركة بأعمال الوساطة في ردهة بورصة بيروت وتأدية شتى خدمات الوساطة المالية المسموح بها في قانون ونظام البورصة المذكورة وذلك بعد موافقة مصرف لبنان.

تُستثنى المصارف المتخصصة الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ من الموافقة المذكورة أعلاه.

ثانياً: على المصارف غير الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥:

١- فتح حسابات منفصلة لديها مخصصة للعمليات المشار إليها أعلاه تكون خاضعة للشروط والمتطلبات كافة المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة ولرقابة هيئة الأسواق المالية وللأنظمة التطبيقية الصادرة عنها.

٢- توقيع عقود مع العملاء تلحظ فيها المتطلبات المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة وفي الأنظمة التطبيقية الصادرة عن "هيئة الأسواق المالية" وتكون خاضعة لرقابة هذه الأخيرة.

٣- إنشاء وحدة متخصصة، مؤلفة من أشخاص أكفاء وذوي خبرة كافية في الأسواق المالية وفي الأعمال موضوع هذه المادة، تقوم بهذه العمليات لصالح عملائها من خلال آلية واضحة ومحددة تحكم عمل هذه المصلحة وتكون خاضعة لرقابة "هيئة الأسواق المالية" وللأنظمة التطبيقية الصادرة عنها.

٤- عدم استعمال اموال المودعين لإقراض أي عميل لديها على محفظته المالية وبالتالي وجوب استعمال المصرف لأمواله الخاصة في هذه الحالة.

٥- اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لتأمين ممارسة الرقابة على الموجبات المشار إليها في هذا المقطع من قبل كل من "لجنة الرقابة على المصارف" و"هيئة الأسواق المالية" كل في مايعنيها.

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٤ شباط ٢٠٢٢

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم ٦١٤

إجراءات للمؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات تحاويل نقدية خارجية بالوسائل الإلكترونية.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٤١٠ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ (العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم ٦٩.

قرار وسيط رقم ١٣٤١٠

تعديل القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠
المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، لاسيما المادتين ٧٠ و ١٧٤ منه،
وبناءً على أحكام القانون رقم ١٣٣ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٦ المتعلق
بمهام مصرف لبنان،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ وتعديلاته
المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية،
ونظراً لضرورة المحافظة على ملاءة شركات تحويل الأموال
بالوسائل الإلكترونية،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في
جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يلغى نصّ البند (١٣) من المادة ٥ من القرار
الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ ويُسْتبدل بما يلي:
«١٣- تخصص مبلغ خمسمائة مليون ليرة لبنانية من رأسمالها لكل
من مواقع/نقاط خدمة التحويلات العاملة داخل الفروع أو عبر الوكلاء
الثانويين أو عبر أي فرع/وكيل ثانوي لأي مؤسسة متعاقد معها.»

المادة الثانية: يُضاف الى القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ
٢٠٠٠/٣/٣٠ «المادة ٥ مكرّر» التالي نصها:

«**المادة ٥ مكرّر:** يمكن للمؤسسات غير المصرفية التي تقوم
بعمليات التحويلات النقدية الخارجية بالوسائل الإلكترونية ان
تطلب، بشكل مباشر أو غير مباشر، الاستحصال على ترخيص
من مصرف لبنان للقيام بعمليات الصرافة بهدف شراء العملات
الأجنبية المحولة من الخارج الى زبائنها الراغبين بصرفها وذلك
بهدف بيعها بالكامل وحصرها الى مصرف لبنان شرط ان لا يقل
الحجم السنوي لعملياتها الخارجية الواردة عن /٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠/
د.أ. خلال السنة التي تسبق تاريخ تقديم طلبها الى مصرف لبنان.»

المادة الثالثة: تمنح المؤسسات غير المصرفية التي تقوم
بعمليات التحويلات النقدية بالوسائل الإلكترونية والتي تكون
في وضع مخالف لأحكام المادة الأولى من هذا القرار، مهلة
حدّها الأقصى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لتسوية أوضاعها.

المادة الرابعة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الخامسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢١ شباط ٢٠٢٢

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم ٦١٥

تمديد مهلة العمل بالتعميم رقم ١٦١ الى ٢٠٢٢/٣/٣١ قابلة
للتجديد

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٤١٢ تاريخ
٢٠٢١/١٢/١٦ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ١٣٣٨٤
تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ المتعلق بإجراءات إستثنائية للسحوبات
النقدية المرفق بالتعميم الأساسي رقم ١٦١.

قرار وسيط رقم ١٣٤١٢

تعديل القرار الأساسي القرار الأساسي رقم ١٣٣٨٤ تاريخ
٢٠٢١/١٢/١٦

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين ٧٠ و ١٧٤ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ١٣٣٨٤ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٦
المتعلق بإجراءات إستثنائية للسحوبات النقدية،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٦،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يلغى نصّ المادة الرابعة من القرار الأساسي
رقم ١٣٣٨٤ تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ ويُسْتبدل بالنصّ التالي:
«يُعمل بهذا القرار فور صدوره وتُطبق شروطه لمدة، تنتهي
بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١، قابلة للتجديد.»

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٣ شباط ٢٠٢٢

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



تجديد العقد بين غرفة بيروت وجبل لبنان وHEC- PARIS : إنجاز كبير يحافظ على دور لبنان الثقافي

تمّ التوقيع على تجديد العقد بين بيروت وجبل لبنان وبين HEC-Paris حتى العام ٢٠٢٩ مع تخفيض قيمة العقد بشكل كبير، ما يؤدّي عملياً إلى إستمرار وجود HEC في لبنان ومواصلتها في تقديم برامجها الدراسية العليا لا سيّما نشر الماجستير المرموق في الابتكار وريادة الأعمال.

وأوضح رئيس الغرفة الوزير السابق محمد شقير «على الرغم من الأزمة الإقتصادية التي يعاني منها لبنان، وبفضل تجديد العقد بين HEC-Paris وغرفة بيروت وجبل لبنان بالشراكة مع المعهد العالي للأعمال ESA، سيتمكّن برنامج MENT من مواصلة تطويره».

وللمناسبة، أعرب الرئيس شقير عن خالص شكره لإدارة HEC-Paris، لا سيما رئيسها جان بول فيرميس، ومديرها العام الويك بيراش، وفيليب أوستر، والمدير العام للمعهد العالي للأعمال ESA ماكسانس دوولت، الذين ساهموا بشكل كبير في ضمان استمرارية وتجديد هذا العقد، وكذلك عضو مجلس إدارة خريجي HEC نيكولا بوخاطر لإلتزامه الراسخ في خدمة هذا التعاون الأكاديمي في أعلى مستوى.

ولفت شقير إلى «أن تجديد العقد وتخفيض قيمته، يعبر عن محبة كبيرة للبنان وعن تحسّس من إدارة الجامعة بدايات الأزمة الإقتصادية والاجتماعية، بهدف الحفاظ على وجود الجامعة في لبنان من أجل الإستمرار في تقديم خدماتها التعليمية العليا للشباب اللبناني».

وأعتبر شقير «أن ما حصل يعتبر إنجازاً كبيراً، خصوصاً أن ذلك من شأنه المساهمة في الحفاظ على دور لبنان كمركز للتعليم المميز في المنطقة، وأيضاً من شأنه تمكين الشباب اللبناني الراغبين في تحصيل شهادات عليا مماثلة لما توفره HEC والذين باتوا غير قادرين على السفر الى الخارج بسبب الأزمة الإقتصادية، من الحصول على هذه الشهادات في لبنان».

الهيئات الإقتصادية تكرم سعادة تقديراً لإهتمامه بالإستثمار في لبنان

عقدت الهيئات الإقتصادية برئاسة الوزير السابق محمد شقير لقاءً مع رئيس شركة CMA CGM رودولف سعادة يرافقه عدد من مديري الشركة، وبمشاركة رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي شارل عرييد وأعضاء الهيئات، خصّص لتكريم سعادة تقديراً لإهتمامه بالإستثمار في لبنان، ومناقشة سبل تفعيل محطة الحاويات وإعادة إعمار مرفأ بيروت وتنشيط النقل البحري على مستوى المرفأ اللبناني.

وقال رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق محمد شقير «ازدادت اليوم مع الأزمة الإقتصادية، أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، كما أن شراكتنا منفتحة تماماً على الإندماج مع شركات أجنبية في مختلف مجالات الصناعة وإعادة الإعمار».

محطة تشغيل حديثة

وأعتبر شقير أن لبنان سيستفيد من محطة حديثة تطلق التقدم التكنولوجي الذي يحتاجه لبنان اليوم أكثر من أي وقت سابق، ما سيساهم بشكل كبير في إستعادة الثقة بالإستثمار في لبنان.

وبالنسبة لعقد إدارة وتشغيل وصيانة محطة الحاويات في مرفأ بيروت، قال سعادة «في هذا المشروع خصصنا ٣٣ مليون دولار لتمكين لبنان من منافسة أهم المرفأ العالمية»، مشيراً إلى أنهم «موجودون أيضاً في طرابلس واللاذقية ومصر». بعد ذلك، دار نقاش بين الحضور، حيث أكّد عرييد والمشاركون في الإجتماع أهمية تلزيم CMA CGM تشغيل محطة الحاويات، معتبرين أن ذلك يشكّل نقطة تحوّل لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى لبنان.

في نهاية اللقاء قدم شقير بإسم الهيئات الإقتصادية ميدالية الهيئات لسعادة تكريماً له وتقديراً لإهتمامه بالإستثمار في لبنان.

أكبر لقاء ترويجي للصناعة البنانية في «أكسبو ٢٠٢٠»

نظمت «سيدر أوكسيجين- لبنان» بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين وغرفة التجارة والصناعة والزراعة و«Antwork» أكبر لقاء ترويجي تفاعلي لـ «صنع في لبنان» للتواصل مع الصناعيين اللبنانيين واستكشاف فرص العمل على المستوى العالمي لتعزيز الصناعة والتجارة عبر عرض الفرص الصناعية الحالية في لبنان وآليات التمويل، بالإضافة إلى مناقشة التعاون مع صناعيين دوليين وعرباً، أبدوا اهتماماً بالمشاركة في أعمال هذا اللقاء حيث أقيم الحدث في جناح لبنان في معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي».

حضر المؤتمر رجال أعمال من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وصربيا والبوسنة ومالطا وروسيا، بمشاركة نائب حاكم مصرف لبنان ألكسندر مورايدان وأكثر من ١٥ صناعياً لبنانياً.

وقدّم الصناعيون أبرز منتجاتهم الغذائية والصناعية وطرق التوليف والتوضيب الحديثة، وناقش كلّ منهم فرص الإستثمار المتاحة في علاماتهم التجارية وشرح فرص الإستثمار في الصناعة في لبنان عموماً، بالإضافة إلى الحوافز والدعم المالي والتمويل الذي

٢١٩,٣٪ إذ بلغت ٣٧,٣ مليون دولار في مقابل ١١,٧ مليوناً في الشهر الذي سبقه (تشرين الأول). ويعزى هذا التراجع إلى تردد المصارف بتجديد أو فتح اعتمادات مستندية جديدة من الشركات منذ الفصل الأخير من عام ٢٠١٩ نتيجة نقص السيولة بالعملية الأجنبية إلى ثلث... ١٧ تشرين الأول من العام المذكور وتهافت المودعين على المصارف لسحب ودائعهم.

وعلى صعيد حركة الإستيراد إلى لبنان، إنكمشت قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة للإستيراد بنسبة ٦٨,٧٧٪ على أساس سنوي إلى ١٠٤,٧٤ مليون دولار أميركي خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢١، مقابل ٣٣٥,٣٩ مليون دولار في الفترة الموازية من العام ٢٠٢٠. في السياق نفسه، تراجعت قيمة الإعتمادات المستعملة للإستيراد بنسبة ٨١,٤٨٪ سنوياً إلى ٧٩,١٤ مليون دولار، من ٤٢٧,٣٣ مليون دولار لغاية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠. وقد سجلت البوالص الواردة تراجعاً سنوياً بلغت نسبته ٢٧,٣٢٪ لتصل إلى ١٩٨,١٤ مليون دولار، من ٢٧٢,٦٤ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٠.

أما لجهة اعتمادات التصدير، فقد تقلصت قيمة الإعتمادات المفتوحة للتصدير بنسبة ٤٢,٩١٪ على أساس سنوي إلى ١٠٥,٠١ مليون دولار حتى شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، مقابل ١٨٣,٩٥ مليون دولار في الفترة الموازية من العام ٢٠٢٠. كذلك تراجعت قيمة الإعتمادات المستعملة للتصدير بنسبة ٨٤,٣٠٪ إلى ٦٢,٦٢ مليون دولار (أي ما يشكّل نسبة ٥٩,٦٣٪ من قيمة الإعتمادات المستندية المفتوحة للتصدير). في السياق نفسه، إنكمشت قيمة البوالص الخارجية بنسبة ٢٦,٥٣٪ على صعيد سنوي إلى ١٨٧,٥٣ مليون دولار حتى شهر تشرين الثاني ٢٠٢١. كما وتراجع رصيد البوالص قيد التحصيل بنسبة ٤,٧٩٪ إلى ٢٠٣,٠٥ مليون دولار.

يوفره صندوق «سيدر أوكسيجين» لإطلاق الصناعات والمشاريع الجديدة. وعرضت «سيدر أوكسيجين» آليات الحصول على الدعم المالي وتمويل المشروعات الصناعية بهدف تنمية القطاع تلبية حاجات اللبنانيين وتقديم منتج عالي المستوى والتصنيع، وهو ما كان محل اهتمام وتقدير رجال الأعمال من الدول العربية والأجنبية.

كذلك عرضت «سيدر أوكسيجين» مجموعة من شهادات الحاصلين على التمويل لإطلاق صناعاتهم المحلية وفق أفضل الأسس التمويلية، حسب ما جاء في بيانها. ويشار إلى أنّ «سيدر أوكسيجين» تضم مجموعة مستثمرين لبنانيين خصّصوا الصناعة اللبنانية بتمويلات كبيرة لإعادة إطلاق هذا القطاع وتعزيز مساهمته في الدخل القومي اللبناني.

لبنان: تراجع قيمة الاعتمادات المستندية ٥٠,٥٪ خلال ١١ شهر

استمر القطاع المصرفي في نشاطه المحدود في مجال الإعتمادات المستندية التي هي مؤشر أساسي قياس حركة التبادل التجاري في لبنان. ما أدى إلى حصول تراجع كبير في حجم المستوردات نتيجة الظروف الإقتصادية والنقدية القائمة وما نتج عنها من تدهور القيمة الشرائية للعملة اللبنانية.

وإستناداً إلى إحصاءات مصرف لبنان، نشرت وحدة الأبحاث الإقتصادية في بنك الإعتماد اللبناني في تقريرها الأسبوعي أراماً عن حركة الإعتمادات المستندية المقترحة وجاء فيها تراجع ثمنها بنسبة ٥٠,٥٪، إذ بلغت ٢٩٢,٤ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢١ في مقابل ٣٩٠,٦ مليوناً خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠.

وجاء هذا التراجع على الرغم من ارتفاع قيمة الإعتمادات المستندية المفتوحة في شهر تشرين الثاني التي بلغت



أنطوان حبيب رئيساً لمصرف الإسكان

انتخب مجلس إدارة مصرف الإسكان بالإجماع السيد أنطوان حبيب رئيساً لمجلس الإدارة ومديراً عاماً لولاية تمتد ثلاث سنوات. يُذكر أن أنطوان حبيب تولى مسؤوليات عدة في مرفأ طرابلس وفي المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس وكانت آخر مسؤولياته مديراً لدائرة العلاقات العامة في بنك بيروت.

رندة الصادق مديراً عاماً تنفيذياً لمجموعة البنك العربي أرباح العام ٢٠٢١ زادت ١٦%

إعتباراً من أول شهر شباط من العام الحالي باشرت الآنسة رندة الصادق عملها مديراً عاماً تنفيذياً للبنك العربي خلفاً للسيد نعمة صباغ الذي تقاعد بناء على طلبه إعتباراً من ٣١ كانون الثاني من هذا العام. إلا أن هذه الخطوة لا تعني خروج المدير العام التنفيذي السابق من أسرة مجموعة البنك العربي بإعتبار أن نعمة صباغ بقي عضواً في مجلس إدارة البنك العربي الوطني، ورئيساً لمجلس إدارة البنك في لندن.

وانضمت الصادق إلى البنك العربي في تموز من العام ٢٠١٠ بعد أن اختارها صباغ لتشغل منذ ذلك الوقت منصب نائب المدير العام التنفيذي للبنك، وهي تشغل كذلك عدة مناصب ضمن مجموعة البنك العربي من بينها: رئيس مجلس إدارة البنك العربي لتونس، نائب رئيس مجلس إدارة البنك استراليا المحدود، عضو مجلس إدارة بنك عمان العربي، ورئيس هيئة مديري شركة مجموعة العربي للإستثمار.

الصادق تتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن ٣٦ عاماً عملت خلالها في بنك الكويت الوطني لمدة ٢٤ عاماً حيث تولت عدة مناصب كان آخرها المدير العام للمجموعة المصرفية الدولية، وتحمل رنده الصادق شهادة الماجستير (MBA) في العلوم المالية والمصرفية من الجامعة الأميركية في بيروت.

نتائج العام ٢٠٢١

وتمثلت إدارة نعمة صباغ للبنك بنمو ملحوظ في الأرباح حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضرائب والمخصصات بلغت ٣١٤,٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١ مقارنة مع ١٩٥,٣ مليون دولار نهاية عام ٢٠٢٠ وبنسبة نمو بلغت ٦١%. كما حافظ البنك على قاعدة رأسمالية متينة، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية ١٠,٣ مليار دولار. وبناءً على نتائج البنك المالية أوصى مجلس إدارة

البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٢٠% للعام ٢٠٢١.

وارتفعت أصول المجموعة كما في نهاية عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٦٣,٨ مليار دولار منها ٨,٤ مليار دولار تخص بنك عُمان العربي نتيجة لقيام مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢١ بدمج القوائم المالية الموحدة لبنك عُمان العربي بعد انتهائه من عملية الاستحواذ على بنك العز وهو بنك إسلامي متكامل، مقارنةً بـ ٥٤,٤ مليار دولار للعام السابق وبنسبة نمو بلغت ١٧%. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٢٢% لتصل إلى ٤٧,١ مليار دولار منها ٧,٣ مليار دولار تخص بنك عُمان العربي مقارنةً بـ ٣٨,٧ مليار دولار في العام السابق. كذلك ارتفعت التسهيلات الائتمانية لتصل إلى ٣٤,٦ مليار دولار كما في نهاية عام ٢٠٢١ منها ٧,٥ مليار دولار تخص بنك عُمان العربي مقارنةً بـ ٢٦,٥ مليار دولار للعام السابق وبنسبة نمو بلغت ٣٠%.

«موديز» تنتقد قرار مصرف لبنان: لن يحقق استقراراً في سعر الصرف

أعلنت وكالة التصنيف الدولية «موديز» أن «قرار مصرف لبنان الأخير، القاضي ببيع الدولار الطازج على سعر منصة صيرفة، لن يحقق استقراراً طويل الأمد في سعر الصرف، ولن يغيّر كثيراً في مستويات التضخم، وذلك في ظل غياب اتفاق تمويل مع صندوق النقد الدولي مشروط بإعادة هيكلة شاملة للدين».

واعتبر التقرير أن «تدخل مصرف لبنان في السوق بإمكانه أن ينجح بتخفيض سعر الصرف مؤقتاً، لكن في ظل الشح الكبير بالعملة الأجنبية لا يمكن لهذا الأمر أن يكون مستداماً»، واصفاً «الإجراء بالهدر للأموال، في حين أن المطلوب، حسب (موديز)، أن تتوافر المواكبة لتلك الإجراءات عبر خطة مأكرو اقتصادية واضحة وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي».

وقد أبقى تقرير «موديز» التصنيف السيادي للحكومة اللبنانية عند C، علماً أن هذا التصنيف يعكس احتمالاً كبيراً بأن تتخطى خسائر حامي السندات اللبنانية نسبة الـ ٦٥%. كما تطرّق التقرير إلى استعداد المؤسسات الدولية لتقديم الدعم إلى لبنان، في حال تطبيق الإصلاحات المطلوبة، أو الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لافتاً إلى إمكان تقديم البنك الدولي قرضاً لدعم مؤسسة الكهرباء.



تقرير جديد للمعهد المالي الدولي

في ظلّ حالة عدم اليقين، أعدّ معهد التمويل الدولي سيناريوهين للبنان عن العام ٢٠٢٢، الأول تفاؤلي والثاني تشاؤمي.

في السيناريو التفاؤلي، يُتوقع أن تقوم الحكومة الجديدة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الملحة والتي يوافق عليها البرلمان وتؤدي إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في حزيران ٢٠٢٢. من شأن ذلك تسهيل الوصول إلى مساعدات من مصادر خارجية متعددة. في هذه الحال، تعتمد السلطات إلى توحيد أسعار الصرف المتعددة، وربما يصل سعر الصرف إلى حدود ٢٠ ألف ليرة، لتعتمد بعدها السلطات نظام صرف عائم يساهم في مزيد من تحسّن الليرة اللبنانية إلى ١٧٥٠٠ في نهاية العام ٢٠٢٢. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٥% في ٢٠٢٢ مع عودة النشاط بقوة في النصف الثاني من العام المذكور، بعد انكماش طفيف في النصف الأول منه. وستنخفض الضغوط التضخمية مع تحسّن سعر الصرف الموحد فيصل متوسط معدل التضخم إلى ٩٨% في عام ٢٠٢٢ مقابل ١٤٠% في ٢٠٢١. وفي ما يخصّ عجز الحساب الجاري، والذي ارتفع بحسب تقديرات المعهد، إلى ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١، من المتوقع أن ينخفض إلى ٢٦% في العام الحالي وسط افتراضات عن تحسّن العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي ووقف مقاطعة الصادرات اللبنانية بالإضافة إلى عودة ارتفاع إيرادات القطاع السياحي بشكل ملحوظ. كما

سيسجل الرصيد الأولي فائضاً بسيطاً نسبته ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ مع تجاوز قيمة الإيرادات ما هو متوقع لها في مشروع موازنة ٢٠٢٢، مدعوماً بعملية توحيد سعر الصرف والذي يتم اعتماده في جميع العمليات المالية والاقتصادية. ومن المنتظر أن تتحسن جباية الضرائب في هذا السيناريو المتفائل. وسوف يساعد البرنامج المحتمل مع صندوق النقد الدولي في تغيير منحى الدين العام في لبنان إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض من خلال تنفيذ إجراءات مالية وإعادة هيكلة الدين، بما فيها ربما اقتطاع (haircut) بحوالي ٧٠% من سندات اليوروبندز. أما السيناريو التشاؤمي فيفترض إصلاحات جزئية وعدم اتفاق على برنامج مع صندوق النقد ونقصاً في التمويل الخارجي المطلوب. في ظل هذا السيناريو، سيبقى الاقتصاد اللبناني ضعيفاً وتستمر الليرة بالتدهور ربما إلى أكثر من ٣٥ ألف ليرة مع نهاية عام ٢٠٢٢، ويرتفع متوسط معدل التضخم إلى ١٤١% وعجز الحساب الجاري إلى ٣١% من الناتج المحلي، في حين أن الاحتياطات الرسمية، وضمنها الاحتياطي اللزامي، ستتنخفض إلى ١٠ مليارات دولار في نهاية ٢٠٢٢. وفي هذا السيناريو سيكون العجز الأولي ١,٦% من الناتج المحلي ويبقى الدين العام إلى الناتج فوق ٢٠٠% في غياب إعادة هيكلة الدين العام.

المراجع : Lebanon Weekly Monitor March 14-March 20, 2022



معايير مالية جديدة

نشر رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مقالة في صحيفة فاينانشيال تايمز حول الحاجة إلى إصلاح القواعد المالية في الاتحاد الأوروبي. بنظرهما، تمّت إدارة الوفاء بشكل جيد من ناحية الاقتصاد الكلي ولم تعد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تسجّل ارتفاعاً. في الوقت ذاته، أكّدا ضرورة حشد الاستثمار على نطاق واسع، بما فيه الاستثمار العام، لمواجهة التحديات الراهنة، كتغيّر المناخ والأوبئة. علاوة على ذلك، يجب تخفيض مديونية الحكومة - ولكن ليس من خلال زيادة الضرائب أو تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي. وأشارا إلى أهمية الإصلاحات الهيكلية التي تعزّز النمو الاقتصادي، فضلاً عن قواعد مالية جديدة لا تقف في طريق الاستثمار.

اعتُبرت قواعد ماستريخت (Maastricht) غامضة ومعقّدة، وتمّ التخلّي عنها منذ فترة طويلة، وهي تفرض في معظمها نسبة دون ٦٠٪ من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة لا تزيد عن ٣٪ للعجز العام الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الفكرة أن تبقى النسب في الدول دون هذه الحدود، ليكون لها مجالاً للمناورة إذا دعت الحاجة. ولكن، بحلول عام ٢٠١٩، كانت نسبة الدين العام ٩٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا و١٣٥٪ في إيطاليا، لتزداد بحوالي ٢٠٪ بعد الجائحة. ويتمّ التعامل مع سقف ٣٪ للعجز العام على أنه حدّ أدنى في معظم الأحيان. علماً أن معدلات الفائدة سجّلت انخفاضاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بعدما كانت عوائد السندات لأجل ١٠ سنوات أعلى من ٦٪ تقارب حالياً الصفر. فالقواعد المالية القديمة اختفت منذ فترة طويلة والمطلوب تصميم قواعد مالية جديدة.

في غضون ذلك، بينما استفادت اقتصادات الأسواق الناشئة أو كان ينبغي عليها أن تستفيد من وفرة السيولة العالمية، فإن تجربتها الإجمالية لم تكن جيدة تماماً. نظراً لعدم تمكّنها من الوصول إلى القدر ذاته من التمويل حتى بالعملة المحلية، وهو أمر مرخّب به بالمقارنة مع الثمانينات، تراكمت لديها ديون أقلّ من البلدان المتقدّمة.

ففي تقرير للمراقبة المالية لصندوق النقد الدولي، يبلغ حالياً متوسط الدين الحكومي العام في اقتصادات الأسواق الناشئة ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يزيد قليلاً عن نصف ما

هو عليه في الاقتصادات المتقدّمة (١٢٢٪). علماً أن اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر استقراراً تعرض عائدات على السندات أعلى بكثير من الاقتصادات المتقدّمة. ضمت مجموعة هذه الدول في مرحلة ما في السنوات الأخيرة، البرازيل، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، وجنوب إفريقيا - حيث تبلغ عوائد السندات بالعملة المحلية لمدة ١٠ سنوات حوالي ٧ في المائة - وروسيا حيث العائد ٨٪ حالياً، فيما يبلغ العائد في البلدان الأخرى ٧٪ أو أقلّ لكنه لا يزال أعلى منه في الاقتصادات المتقدّمة.

تقع البرازيل على الطرف الأعلى من نطاق نسبة ديون الأسواق الناشئة عند ٨٣٪. بدأ الانزلاق المالي في أواخر القرن الحادي والعشرين. تحوّل الرصيد الأوّل من فائض إلى عجز يقارب ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد الانهيار المالي الهائل في عام ٢٠١٤. وتعاين البرازيل من عجوزات أولية منذ عام ٢٠١٥. على عكس الاقتصادات المتقدّمة، حيث كانت أسعار الفائدة سلبية من حيث القيمة الحقيقية لأكثر من عقد من الزمان، فإن العائد على السندات الحكومية المرتبطة بالتضخم لمدة ١٠ سنوات يزيد عن ٥٪ في البرازيل ليبلغ الفارق ٦٪ بالمقارنة مع سندات الخزينة الأميركية المحميّة من التضخم. تدرّ الأوراق النقدية الاسمية لعشر سنوات أكثر من ١٠٪، والفارق أكبر مقابل سندات الخزينة. إلى جانب النمو المنخفض للغاية للناتج المحلي/الفرد، فإن هذا يؤدي إلى ديناميكيات الديون غير الجيدة: من مستوى منخفض بلغ ٥٣٪ في عام ٢٠١٤، سجّلت نسبة الدين ذروتها ٨٩٪ في عام ٢٠٢٠ لتتخفض حالياً إلى ٨٣٪ بفضل أسعار الفائدة المنخفضة الناجمة عن الركود والتضخم المرتفع غير المتوقع. أمّا الآن فعادت أسعار الفائدة إلى الارتفاع، وستستأنف نسبة الدين ارتفاعها قياساً إلى الناتج المحلي، الأمر الذي لا يمكن تحمّله.

من المفيد مراجعة التاريخ المالي الحديث للبرازيل. بعد الإصلاحات الرئيسية في التسعينات، بما في ذلك إعادة هيكلة المالية العامة وقانون المسؤولية المالية في عام ٢٠٠٠، بدت المالية العامة البرازيلية سليمة ومستدامة على الرغم من استمرار نمو نسبة الإنفاق الحكومي. كما أضيف إلى الدستور بند تجميد النفقات الحكومية بالقيمة الحقيقية، لكن ذلك كان مليئاً بالشغرات أيضاً، ولم يدم النجاح طويلاً، وتلاشت الثقة في النظام المالي، والبرازيل في حاجة ماسة إلى نظام جديد.

شأن ذلك تخفيف مخاطر أزمة مالية أو أزمة عملة يمكن أن تنتج عن توقف مفاجيء في التمويل. تتلاقى هذه الركائز مع السمات الموصى بها من صندوق النقد الدولي. وهي تخدم كذلك الاقتصادات المتقدمة. لو كانت نسب الديون والنمو تختلف بين الدول، إلا أن المنطق ذاته ينطبق على الجميع. يمكن قياس نجاح الاقتصاد الكلي أو فشله في بلد ما بواسطة كلفة تمويل الدين طويل الأجل. ومع ذلك، حتى عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، تبقى الأسواق عرضة للازدهار والكساد. ولا يمكن القول أن أسعار الفائدة الحالية المنخفضة للغاية في الاقتصادات المتقدمة ستكون دائمة. إذا تمت إدارة النظام المالي بشكل صحيح، سيوفر ذلك مرونة وربما مرساة دائمة لكل من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة.

المراجع : Finance & Development, March 2022, p.p. 14-15 A
call for new fiscal rules

في أحدث مراقب مالي، يقدم صندوق النقد الدولي السمات المرغوبة لإطار مالي: -استدامة المالية العامة، -استقرار الاقتصاد من خلال المالية العامة المعاكسة للدورة الاقتصادية عند الاقتضاء و-البساطة في القواعد المالية على وجه الخصوص ويضاف إليها -الصمود. ويمكن اعتماد الركائز التالية لنظام مالي جديد يخصّ البرازيل. أولاً، يجب أن يكون حجم الدين العام مناسباً فيسمح بالوصول إلى التمويل بكلفة معقولة في حال كانت الحاجة إلى التوسع المالي مطلوبة. ثانياً، يجب ضبط الرصيد الأولي بحيث تبقى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة في الأوضاع العادية. وفي حال انحرفت نسبة الدين عن المستوى المستهدف، يجب تعديل الرصيد الأولي لإعادة نسبة الدين تدريجياً إلى الهدف. ثالثاً، يجب أن يكون متوسط استحقاق الدين طويل الأجل، مع تركيز محدود في الأجل القصير، بما يتناسب مع نظرة الحكومة المستقبلية. ومن

ما هي دولة الرعاية؟

والرعاية للأطفال، والرعاية الصحية للمرضى، والمزايا التقاعدية لكبار السن، إلى جانب مجموعة كبيرة من برامج دعم الدخل لأصحاب الإعاقات والعاطلين عن العمل والفقراء، ما يعني أن دولة الرعاية توفر الدعم في الأساس للأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم.

تشكل دولة الرعاية معضلة بالنسبة للنموذج الاقتصادي المعتاد القائم على الأفراد العقلانيين وأصحاب المصلحة الذاتية الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض من خلال الأسواق. وحسب هذا النموذج، يُفترض أن يكون الأفراد العقلانيون في الإقتصاد السوقي، بما يتضمنه من أسواق ائتمانية عالية الأداء، قادرين على تدبر أمورهم إلى حد كبير. ويمكن للصغار (أو لوالديهم) الاقتراض لسداد مصاريفهم التعليمية إذا ثبت أنه استثمار مجدٍ. وتُمثل الرعاية الصحية سلعة خاصة في الأساس يمكن للفرد شراء تأمين من أجل الحصول عليها، كما يمكن للعمال الادخار لمرحلة التقاعد ذلك أن قدرتهم على العمل ستراجع مع تقدمهم في السن. وأخيراً، يمكن للفرد استخدام مدّخراته في حالة فقدان المؤقت للدخل.

غير أن هذا الحلم الاقتصادي لم يتحقق إلّا لدى النخب الثرية التي استطاعت تحمّل نفقات المعلم الخاص لتعليم الأبناء، والطبيب الخاص للحصول على خدمات الرعاية

يُعتبر نطاق الحكومة وحجمها في الحياة الاقتصادية محور نقاشات السياسات العامة. ويتمثل التطور المُلفت للنظر في النمو الضخم لحجم الحكومة في الإقتصادات المتقدمة خلال القرن العشرين. فقد ازداد حجم الحكومة، الذي يمكن قياسه بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي من أقل من ١٠٪ في بداية القرن العشرين إلى مستويات تتراوح من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ بحلول العام ١٩٨٠. وفي فرنسا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كانت نسبة الضرائب أقل من ١٠٪ حتى الحرب العالمية الأولى، وارتفعت حتى أواخر السبعينات، وظلّت مستقرة بدرجة كبيرة بعدها. ويختلف التوقيت والمستوى النهائي باختلاف البلدان، بحيث استقرّت النسبة عند ٥٠٪ تقريباً في فرنسا والسويد، وحوالي ٣٠٪ في الولايات المتحدة وحوالي ٤٠٪ في المملكة المتحدة.

بالنسبة لما تفعله الحكومات بهذه الإيرادات الضخمة ولم تكن تفعله في الماضي، وجّهت أوروبا، حتى أوائل القرن العشرين، الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي إلى ما يُسمّى بالسلع ذات الملكية العامة، مثل القانون والنظام العام، والدفاع الوطني، والإدارة، والبنية التحتية الأساسية. في المقابل، يُعزى نمو الحكومة بشكل كامل تقريباً خلال القرن العشرين في الاقتصادات المتقدمة إلى نمو دولة الرعاية التي توفر التعليم

في ما خصّ المشورة بشأن السياسات الإقتصادية، يفترض علم الإقتصاد أنّ البشر كأفراد يجيدون حلّ مشاكل التعليم والتقاعد والتأمين الصحي، ولكن أظهرت الوقائع أنّ النجاح يتطلّب حلاً اجتماعياً من خلال دولة الرعاية. ويهتمّ علم الإقتصاد بتأثير حجم دولة الرعاية على النمو الإقتصادي، على الرغم من أنّ نشأتها في منتصف القرن العشرين صاحبها نمو عادل وغير مسبوق في البلدان الغربية. كما يهتمّ علم الإقتصاد بدور دولة الرعاية في الحدّ من الحافز على العمل لدى الفرد.

حالياً، تشهد الإقتصادات السريعة النمو مثل الصين والهند ارتفاعاً في حجم حكوماتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع بقائها بعيدة عن المستويات المحقّقة في الإقتصادات المتقدّمة. وهذا يعني أنّ شرائح كبيرة من سكان هذه البلدان ستبقى محرومة من الحصول على التعليم العالي الجودة والرعاية الصحية وإعانات الشيخوخة، ممّا سيحول دون تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق ورخاء اقتصادي شامل للجميع.

المراجع: مجلة التمويل والتنمية- صندوق النقد الدولي- آذار ٢٠٢٢.

الصحية، واستخدمت ثرواتها لتغطية احتياجاتها عندما تقدّم بها العمر. وعجز معظم السكان عن توفير النفقات اللازمة للحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية العالية الجودة واضطروا إلى مواصلة العمل بعد أن تقدّم بهم العمر أو اعتمدوا على أبنائهم لإعالتهم. لذلك تُقدّم دولة الرعاية لجميع سكانها في العصر الحديث خدمات التعليم العالي الجودة والرعاية الصحية وإعانات التقاعد التي لم يكن سوى بمقدور النخبة تحمّل نفقاتها في السابق.

فعلى الرغم من النموذج الإقتصادي المعتاد، يبدو أنّ الإنسان كائن اجتماعي. إذ تتفاعل مع بعضها البعض في مجموعات كالأسر وأماكن العمل والمجتمعات والأمم، ونهتمّ لموضوع عدم المساواة. وهذه التفاعلات الاجتماعية لها جذور عميقة ولا تنمّ بواسطة الأسواق. فقد تطوّر الإنسان ليصبح كائناً اجتماعياً يتمتع بقدرة فائقة على العمل والتعاون في مجموعات، ويتأثر بشكل كبير في المقابل بكيفية توزيع ثمار العمل المشترك. من هنا نفهم أنّ الدولة الحديثة ترعى الصغار والمرضى وكبار السن كون المجتمعات البشرية الأولى التي اعتمدت على الصيد وجمع الثمار قامت برعايتهم بالفعل من خلال الدعم المجتمعي.

الاقتصاد العالمي والمخاطر العديدة في الأفق

كون المشروع لا يزال متوقّفاً في الكونغرس. كما أنّ التضخم في الولايات المتحدة أعلى بكثير من المتوقّع مع استمرار مشاكل سلاسل الإمدادات. من جهتها، تعاني الصين من تراجع في القطاع العقاري وضعف الاستهلاك المحلي بسبب الإجراءات الصارمة لاحتواء متحوّر أوميكرون. كما أنّ اضطراب الإمدادات أدّى إلى تراجع التوقّعات في الدول الأخرى منها في ألمانيا، الاقتصاد الأساسي في منطقة الأورو. على العموم، يستمرّ الانتعاش مع استمرار الاختلاف بين الدول. في حين أنّه من المتوقّع أنّ تعود الإقتصادات المتقدّمة إلى ما قبل مرحلة الوباء، لا يُستبعد أن يسجّل العديد من الأسواق الناشئة والنامية انكماشاً على المدى المتوسط.

بحسب اقتصاديّ الصندوق، يقع نمو الاقتصاد العالمي تحت تهديدات عدّة. أوّلها سياسة عدم التسامح في الصين في حالات الكوفيد الذي من شأنه إحداث اضطرابات في سلاسل الإمدادات العالمية. كما أنّ مشاكل القطاع العقاري في الصين من شأنها أن تطال الاقتصاد. في موازاة ذلك، من شأن ارتفاع

ينبّه صندوق النقد الدولي أنّ النمو الاقتصادي العالمي سيسجّل تباطؤاً واضحاً متأثراً بعوامل عدّة تسود الأفق الاقتصادي في مطلع ٢٠٢٢: أوميكرون، التضخم، وزيادة الفوائد. وتقدّر المؤسسة الدولية النمو الاقتصادي العالمي بـ ٤,٤٪ (بانخفاض ٥,٥٪ عن تقديرات تشرين الأول) مقابل نمو بنسبة ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١. يتباطأ النمو في ظل مكافحة الإقتصادات لاضطرابات في الإمدادات، وتضخم أعلى، وديون قياسية وحالة عدم اليقين المستمرة. سوف يرتفع التضخم في الدول المتقدّمة إلى ٣,٩٪ وفي الدول الناشئة والنامية إلى ٥,٩٪ قبل تباطئه في العام ٢٠٢٣. وفي مراجعته لمعدلات النمو، يرى الصندوق انخفاضاً في غالبية الدول مع بعض الاستثناءات. ويعود تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل رئيسي إلى ازدهار أقلّ قوة في الولايات المتحدة والصين. في ما يخص الاقتصاد الأمريكي، فقد سحب الصندوق من توقّعاته الأساسية، الأرباح التي يمكن أن يؤمّن برنامج إعادة البناء إلى الأحسن (Build Back Better)، الذي وضعه الرئيس جو بايدن والذي يخصّص حوالي ١٨٠٠ مليار دولار للنفقات الاجتماعية،

إغفال احتمال ظهور متحوّرات أكثر خطورة لأوميكرون.

المرجع :

L'orient Le Jour 26/1/2022 La L'économie mondiale entame 2022 au ralenti, de nombreux risques à l'horizon.

التضخم في الولايات المتحدة أن يؤدي إلى تشدّد نقدي. حالياً يرى الصندوق في الأفق ثلاثة ارتفاعات للفوائد هذا العام وثلاثة أخرى في العام المقبل من قبل بنك الاحتياط الفدرالي. وي طرح الصندوق أيضاً الضغوط الجيوسياسية المتزايدة والمشاكل الاجتماعية بسبب التضخم. وكلّ ذلك من دون



نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية

خلال شهر شباط ٢٠٢٢

٤٤ مشاركاً من ١٥ مصرف ومشارك من بورصة بيروت. واتبعت المنهاج التالي:

- Open source ins and outs.
- Benefits and disadvantages.
- Pre-requisites and recommendations from banks to use open source software.
- Support availability from the open source community.
- IT security and cybersecurity risks, backdoors,...; measures to put in place
- Audit concerns and areas of controls.

نشاطات المديرية في آذار ٢٠٢٢

تنظمت المديرية تدريبية افتراضية حول «السرية المصرفية» بعد ظهر يومي الجمعة ١٨ والإثنين ٢١ آذار ٢٠٢٢. ويتولى المحاضرة فيها الأستاذ إيلي الحشاش، محام بالاستئناف، مستشار قانوني مصرفي، وأستاذ مادة القانون المصرفي في المعهد العالي للدراسات المصرفية.

بعد عقد سلسلة اجتماعات مع مدراء الموارد البشرية في تشرين الأول المنصرم للبحث في مواضيع الساعة وأهمها الطبابة والإستشفاء، المنح المدرسية، الرواتب ومختلف التعويضات في ظل الأزمة الراهنة، قامت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف بتحديث هذه الإحصاءات في شهر شباط. وتم توزيع ملخص النتائج لجميع المصارف المشاركة.

جلسة تفكر جماعي حول «Open Source in Banks: Between Myth and Reality»

أعلنت المديرية عن جلسة تفكر جماعي حول «Open Source in Banks: Between Myth and Reality» في الثاني من شباط بالتعاون مع الدكتور أندره غلام، أخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات وصاحب شركة LOGICA s.a.r.l، ومشاركة السادة جان ميشال كوكباني - Director Head of IT Audit and Data -، إيلي بركات - Mining - Byblos Bank ، وجورج اسطفان - Director





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

